S/PV.7866

الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٦٦

الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٣/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيد سكوغ | (السويد) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد إليتشوف |
| | إثيوبيا | السيد أليمو |
| | أوروغواي | السيد روسيلي |
| | أوكرانيا | السيد فيترنكو |
| | إيطاليا | السيد كاردي |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | السيد يورنتي سوليث |
| | السنغال | السيد سيك |
| | الصين | السيد شين بو |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد توميش |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد ويلسن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كولمان |
| | اليابان | السيد بيشو |

**جدول الأعمال**

توطيد السلام في غرب أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1701426 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## توطيد السلام في غرب أفريقيا

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/55، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته السنغال.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد سيك** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تهاني حكومة السنغال لفخامة السيد أداما بارو، رئيس جمهورية غامبيا، الذي تولى للتو مهام منصبه رسميا عقب مراسم أداء اليمين التي جرت في سفارة غامبيا في داكار.

لقد جرى الاحتفال، في جملة أمور، بحضور السلطات السنغالية وحضره أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في السنغال، بما في ذلك سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن؛ وبحضور السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

نرحب في هذا الصدد بالبيان المشترك الصادر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عند اختتام الاحتفال، ومن ثم تعزيز النهج الموحد الذي ظل سائدا في إدارة هذه المسألة. وتغتنم السنغال هذه الفرصة للأعراب عن امتنانها الكامل للمجتمع الدولي على دعمه الثابت والحاسم، الأمر الذي أدى إلى هذه النتيجة.

إن مشروع القرار المعروض علينا الذي قدمه الوفد السنغالي جزء لا يتجزأ من الجهود الدبلوماسية والسياسية المستمرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة لإيجاد حل للحالة بعد الانتخابات في جمهورية غامبيا الإسلامية الشقيقة. في السنغال، نقول إن غامبيا هي أكثر من جارة لنا. لذلك فإن السنغال، بصفتها دولة في المنطقة، تشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم وتضامنهم مع جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للتغلب على محاولة سلب الإرادة السيادية لشعب غامبيا التي تم الإعراب عنها ديمقراطيا في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، لا بد لي من التأكيد على النداء الذي وجهه اليوم الرئيس أداما بارو للمجتمع الدولي، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، للمساعدة على ضمان احترام الإرادة السيادية لشعب غامبيا.

في ضوء كل ما قلته، يهيب الوفد السنغالي بجميع أعضاء المجلس التصويت بالإجماع مؤيدين لمشروع القرار المعروض علينا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولية بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

**السيد روسيلي** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تشكر أوروغواي السنغال على جهودها في المجلس وفي أفريقيا فيما يتعلق بالحالة في غامبيا.

مع ذلك، بصفتي عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، أود أن أذكر بأننا كنا نفضل العملية التفاوضية بشأن القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) الذي اتخذناه للتو، لو كان الأمر كذلك لتمت العملية بطريقة أكثر شمولا. وقد عمم مشروع القرار مساء يوم الثلاثاء، ولم يتوفر إلا مجال قصير للتعليقات ومن دون مفاوضات مسبقة، ثم طُرح بموجب إجراء الموافقة الصامتة التي لم تسمح بالأخذ في الحسبان مختلف الشواغل المشروعة التي أعرب عنها أعضاء المجلس. وستتاح الوثائق بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وتقر أوروغواي بأنه تعين على مجلس الأمن أن يتصرف بشكل عاجل واتخذ قرارا في الوقت المناسب في هذه الحالة، غير أن ذلك لا يبرر عدم فتح عملية الحوار والشمول المطلوبة عند التفاوض بشأن أي مشروع قرار.

إن أوروغواي، بوصفها من أنصار سيادة القانون، والديمقراطية، وحرية التعبير، تعلن تأييدها لإرادة شعب غامبيا المعرب عنها في الانتخابات التي أُجريت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، شعرنا بالجزع من التدابير التي اتخذها الرئيس السابق جامح والتي تمثل انتهاكا للدستور وتهدد السلام في غامبيا والاستقرار الإقليمي، الأمر الذي استدعى القرار الذي اتخذناه للتو.

تكرر أوروغواي موقفها، عملا بأحكام المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث لا يجوز اتخاذ أي إجراءات إنفاذ في إطار الترتيبات الإقليمية أو بواسطة الوكالات الإقليمية بدون إذن من مجلس الأمن. وهذا الإذن يجب أن يكون صريحا، وإيجابيا وينبغي الحصول عليه مسبقا. وتشدد أوروغواي على أنه ليس في القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) أي شيئ يمكن تفسيره على أنه إذن صريح باستخدام القوة.

**السيد إليتشوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) بشأن الحالة في غامبيا على أساس الحاجة إلى ضمان الانتقال السلمي للسلطة في البلد وتجنب سفك الدماء والمزيد من زعزعة الاستقرار. كذلك صوتنا مؤيدين الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للخروج من أزمة ما بعد الانتخابات بالوسائل السلمية.

نقدر أيما تقدير جهود الوساطة التي تقوم بها هذه المنظمات، فضلا عن بلدان المنطقة وجهود الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. ونأمل أن تساعد الجهود المشتركة في الحفاظ على السلام والنظام في غامبيا. اعترفت روسيا بنتائج الانتخابات التي أُجريت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ومنذ بداية الأزمة دعت إلى البحث عن حل بالوسائل السلمية حصرا والحفاظ على أمن مواطنيها واحترام الحقوق والحريات الأساسية وفقا للقواعد الديمقراطية المعترف بها عالميا. ونحيط علما بالمرونة التي أبداها مقدمو القرار من أجل التوصل إلى توافق الآراء اللازم في المجلس.

**السيد يورنتي سوليث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): طلبت بوليفيا الكلمة للتنويه بالعمل الذي اضطلعت به السنغال والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية فيما يتعلق بالمسألة المطروحة. نسترعي الانتباه إلى إيماننا بأن عملية التفاوض كانت متسرعة للأسف. نتفهم الحالة الملحة، ولكننا

نعتقد أن المفاوضات السابقة قد يسرت تحسين تبادل الآراء وتحسين نص القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) الذي اتخذناه اليوم.

عملا بالفقرة الأولى من ديباجة القرار، نحن ملتزمون بسيادة جمهورية غامبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وتعتقد بوليفيا أنه يجب علينا الاستمرار في متابعة جهود الوساطة والمساعي الحميدة لإيجاد حل سلمي لهذه المشكلة. لا نرى أن هذه الحالة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذلك، تعتقد بوليفيا أن اتخاذ القرار لا يمكن ولا ينبغي تفسيره بأنه بمثابة دعم لمجلس الأمن أو تأييد لاستخدام القوة. وتحقيقا لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى قرار محدد ينص على هذه الولاية أو يؤيد إجراءات من هذا القبيل.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) بالإجماع. وأثني على السنغال لتصرفها على نحو سريع وحاسم في تقديم نص القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧).

لكن في الحقيقة، ما كان ينبغي للمجلس أن يفعل ذلك.

لقد عبر شعب غامبيا عن رأيه بشكل واضح في الانتخابات التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر. واختاروا أداما بارو ليكون رئيسهم. ويتعين الآن الإصغاء إلى صوته. وسيلزم أن يصغي إليه رجل واحد.

إن القرار ٢٢٣٧ (٢٠١٧) واضح: يجب على الرئيس السابق جامع احترام قرار الشعب الغامبي وتسليم السلطة فورا. فرفضه القيام بذلك حتى هذه اللحظة لا يؤدي سوى إلى عدم اليقين لشعب غامبيا. وبالرغم من هذه الانتكاسة، أظهر الشعب الغامبي ما يثير الإعجاب من ضبط النفس والرزانة ببقائه ملتزما للهدوء في مواجهة عدم اليقين. ومنح الرئيس السابق جامع الوقت للنظر في الخيارات العديدة المفتوحة أمامه. ونتطلع إلى أن تستمر جميع الأطراف في غامبيا، لا سيما قوات الأمن، في التصرف بضبط النفس والحفاظ على ذلك الهدوء.

ونشيد بعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تسوية هذه المسألة. وفي وقت للقلق في غامبيا، من دواعي الاطمئنان أن نرى القيادة الإقليمية الفعالة بادية للعيان. وظل السيد جامع يمنح فرصا كثيرة من جيرانه وشركائه، والأهم من ذلك، من الشعب الغامبي نفسه. وحان له الوقت الآن لاتخاذ الإجراء الصحيح.

**السيد شين بو** (الصين) (تكلم بالصينية): لقد صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧). وما فتئت الصين تتابع التطورات في غامبيا منذ الانتخابات الرئاسية. وندعو الأطراف المعنية في البلد إلى التزام الهدوء، وإلى وضع مصالح البلد ومصالح الشعب في المقام الأول وإلى تسوية الأزمة السياسية المستمرة على النحو المناسب، بالحوار والمشاورات السياسية، من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في غامبيا.

وظلت الصين باستمرار تدعم الأفارقة لتسوية القضايا الأفريقية بالطريقة الأفريقي، وهي تشيد بالجهود الإيجابية التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية المساعدة في معالجة القضايا الغامبية عن طريق المساعي الحميدة والوساطة. وتؤيد الصين البلدان والمنظمات المعنية في جهودها لاستخدام قدرتها على التأثير؛ ولتكثيف جهود المساعي الحميدة والوساطة؛ ولمواصلة تشجيع الأطراف على المضي قدما نحو إيجاد حل مناسب للمسألة الغامبية، وبالتالي الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

**السيد توميش** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تشيد كازاخستان اليوم باتخاذ القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، بشأن الحالة في غامبيا. ونشكر السنغال على جهودها الرامية إلى إيجاد توافق في الآراء على القرار. وتثني كازاخستان على

جهود الوساطة الدؤوبة التي بذلها رؤساء نيجيريا وليبريا وغانا وموريتانيا، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهم من أصحاب المصلحة. وصوتت كازاخستان مؤيدة للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) للأسباب التالية.

أولا، نعتقد أن من الأهمية بمكان احترام إرادة شعب غامبيا، على النحو المعرب عنه في نتائج الانتخاب التي عقدت الشهر الماضي. وكازاخستان ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار الطويل الأمد في غامبيا لكي ينعم شعبها بحرية بالتمتع بحقوقه وحرياته.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن اغتنام الفرصة لتوجيه رسالة واضحة إلى حكومة غامبيا وشعبها، فضلا عن المجتمع الدولي، مفادها أن الأمم المتحدة منخرطة بشكل وثيق وتطلب التزام ضبط النفس من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن الغامبية. كما أن تلك الرسالة تناشد جميع أصحاب المصلحة منع اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى أعمال العنف المحتملة في البلد.

وأخيرا، وبهذا القرار، ندعو إلى إبداء الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية على نحو فعال لتسوية الأزمة الحالية وكفالة نقل السلطة بصورة سلمية ومنظمة إلى الرئيس أداما بارو.

**السيد بيشو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) بالإجماع. وتدين اليابان بشدة رفض السيد جامع نقل السلطة إلى الرئيس بارو، بالرغم إرادة شعب غامبيا، التي أبداها في الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وتثني اليابان بالغ الثناء على جهود الوساطة المضنية التي تضطلع بها الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لتحقيق الانتقال السلمي والسلس للسلطة بغية تجنب وقوع أزمة.

وباتخاذه بالإجماع للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) اليوم، فإن مجلس الأمن يوجه رسالة واضحة إلى السيد جامع لإجراء انتقال سلمي ومنظم للسلطة إلى الرئيس بارو. وينبغي أن يفعل ذلك على الفور. وينبغي أن يعمل المجلس بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للحيلولة دون تفاقم الحالة.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) بالإجماع. ويشكر وفد بلدي السنغال جزيل الشكر على قيادتها. ومن البداية، أيدت فرنسا الجهود التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاؤها الأفارقة.

وأُجريت انتخابات ١كانون الأول/ديسمبر في غامبيا على نحو فوق الشبهات. وهي تدل على ظاهرة قد تكون شائعة في أماكن أخرى، ولكنها مع ذلك غير عادية في غرب أفريقيا. فالحكم الديمقراطي واحترام إرادة الشعب يعتبران حاليا أمرا مسلما به – وهي حالة لا يود أي أحد عكسها. وفي العام الماضي، أدت ستة من ١٠ انتخابات في المنطقة إلى انتقال للسلطة. وتجرى الانتخابات في جو من الهدوء وليس هناك نية للتشكيك في شرعيتها. إنني أشير إلى غانا، بوصفها آخر الأمثلة، ولكن أيضا إلى نيجيريا والنيجر وبنن وبوركينا فاسو.

وفي غامبيا، فإن طعن الرئيس جماع في نتائج الانتخابات – بالرغم من أنه كان قد اعترف بها – أدين بالإجماع من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. ودعوا جميعا السيد جامع إلى احترام القرار السيادي لشعب بلده وإلى الموافقة على تسليم السلطة إلى الرئيس بارو، وفقا للدستور الغامبي. ومنذ ذلك الحين، لم تدخر بلدان المنطقة وسعا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة، عملا بميثاقي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد

الأفريقي. واجتمع رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكوماتها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. واجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ كانون الثاني/يناير للتعامل مع هذا الموضوع على وجه التحديد. واعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا واضحا (S/PRST/2016/19) بشأن المسألة.

وتشيد فرنسا بالجهود الدؤوبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس بخاري، والرئيسة جونسون – سيرليف والرئيس ماهاما، الذي قام بزيارة بانجول وكانوا على اتصال دائم مع الجهات المعنية الغامبية. وعلى وجه الخصوص، نشيد بجهود الممثل الخاص للأمين العام، محمد بن شمباس، الذي فعل كل ما بوسعه لضمان انتقال سلمي. ونرحب أيضا بجهود المغرب وموريتانيا، اللتين، في مسعى نهائي، استخدمتا مهاراتهما الدبلوماسية لكفالة قبول الرئيس جامع التنحي من منصبه بطريقة كريمة في نهاية مدة ولايته.

إننا كثيرا ما نشير في مجلس الأمن إلى ضرورة تعزيز الدبلوماسية الوقائية. والأزمة الغامبية مثال ممتاز في ذلك الصدد. فلم يدخر أي طرف من الأطراف الفاعلة المعنية أي وسع لتحقيق انتقال سلمي للسلطة إلى الرئيس المنتخب. وفي الوقت الحاضر، يواصل السيد جامع رفض الاستجابة للنداءات، بالرغم من كل الضمانات التي قدمها خلفه لإيلائه الاحترام الواجب بصفته رئيس الجمهورية السابق. وأدى السيد بارو اليمين صباح هذا اليوم وهو حاليا الرئيس الشرعي لغامبيا. ولذلك السبب رأت فرنسا أن من الضروري لمجلس الأمن أن يجعل موقفه معروفا وأن يتخذ قرارا يوجه رسالة واضحة إلى السيد جامع اليوم. ونرحب بكون القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) اتخذ بالإجماع وبكون مجلس الأمن أعرب بذلك عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها المنطقة لحل هذه الأزمة.

**السيدة كولمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧). وباتخاذ هذا القرار بالإجماع، فإن مجلس الأمن يقف صفا واحدا في الدعوة إلى الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر؛ ويؤيد الوساطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ويدعم التصميم الواضح للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على أن إرادة شعب غامبيا – المعرب عنها بوضوح وبصورة سلمية – يجب أن تحترم.

وكان من الأمور المتميزة الصبر والالتزام بالسلام اللذين أبداهما أداما بارو وشعب غامبيا منذ كانون الأول/ديسمبر. وامتنعت منظمات المجتمع المدني الغامبية عن المظاهرات العنيفة؛ وبدلا من ذلك، أسمعت أصواتها بإصدار بيانات تدعو إلى النقل السلمي للسلطة. ووضع الشعب الغامبي ثقته بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي بغية الحفاظ على نزاهة الانتخابات، وعلينا ألا نخذله.

ونرحب بقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادرة عن مؤتمر القمة العادي الخمسين، الذي عقد في أبوجا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونشيد بجهود الوساطة المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى الانتقال السلمي، وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب سفك الدماء.

ومن الأهمية بمكان أن ندعم أداما بارو، وهو الخيار الديمقراطي للشعب الغامبي. ونحن تواقون إلى العمل بشكل وثيق مع السيد بارو وفريقه من أجل المساعدة على تحقيق تطلعات شعب غامبيا.

**السيد كاردي** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر وفد السنغال على عمله بشأن نص القرار ٢٣٣٧

(٢٠١٧). ونؤيد البت سريعا في القرار، إيمانا منا بأن على المجلس أن يعبر عن رأيه في هذه الساعات البالغة الأهمية لمستقبل البلد ولاستقرار المنطقة. وندعم دعما كاملا الجهود الدبلوماسية الوقائية التي ظل منخرطا فيها المجتمع الدولي، وبخاصة جيران غامبيا. كما نثني على الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدعم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والدور الذي يضطلع به السيد شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وكل ذلك دليل على الملكية والقيادة الأفريقيتين بشأن المسألة.

ويبعث على الاستياء تراجع الرئيس السابق عن موقفه إزاء نتائج الانتخابات الرئاسية، التي هزم فيها. ومع ذلك، فإن بلدان غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية تسير حاليا بثبات على طريق الديمقراطية وسيادة القانون. وفي تلك المرحلة الدقيقة، نود أن نكرر النداءات – التي وجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في قرار اليوم – من أجل احترام الجيش الغامبي لإرادة الشعب، ودعم الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة إلى الرئيس الجديد والوقوف بإخلاص إلى جانب السلطة المنتخبة في البلد. فالسيد أداما بارو حاليا هو الرئيس الشرعي لغامبيا. ونحن نهنئه على مراسم أداء اليمين التي جرت للتو وكنا حاضرين فيها.

**السيد أليمو** (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نرحب باتخاذ المجلس اليوم بالإجماع للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، ونقدر العمل الذي أنجزه زملاؤنا السنغاليون، الذين اضطلعوا بمسؤولياتهم بروح المرونة والعزم في لفت انتباه المجلس إلى المسألة في أقرب وقت ممكن. وكنا فعلا نتابع التطورات في غامبيا بشكل وثيق للغاية. وتمشيا مع موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، فإن إثيوبيا تحترم تماما النظام الدستوري في غامبيا والنقل السلمي للسلطة بهدف الحفاظ على السلام والاستقرار هناك.

وكان بوسع الأزمة السياسية في غامبيا أن تحدث تداعيات خطيرة ليس على البلد ذاته فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ورأينا مدى سرعة تدهور الأمور هناك، ولذلك السبب، لا بد من بذل كل جهد ممكن لكفالة ألا تنحدر الأمور إلى الفوضى. وينبغي ألا يسمح بانهيار مؤسسات الدولة. وفي حين تعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على تلك المسألة، فإننا نعتقد أيضا أنه ينبغي ألا يسمح بنجاح اغتصاب السلطة والتحرك غير الدستوري للاحتفاظ بها. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعم تماما الجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل المأزق السياسي الراهن بالحوار، في توافق تام مع دستور البلد ومع احترام إرادة شعب غامبيا. ونعتقد أن من المهم كفالة أن يدعم مجلس الأمن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وأن يواصل توجيه رسالة موحدة.

ولذلك السبب، أيدت إثيوبيا اتخاذ قرار اليوم. ونشيد بالسنغال على مراعاة الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء خلال العملية التفاوضية، بهدف تيسير وحدة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على تلك الوحدة للهدف. كما نحيي جميع الأعضاء الذين أبدوا المرونة اللازمة لضمان اتخاذ القرار بتوافق الآراء.

**السيد أبو العطا** (مصر): لقد قامت مصر بالتصويت مؤيدة للقرار الذي اتخذه المجلس اليوم ٢٣٣٧ (٢٠١٧) حول تطورات الأوضاع في غامبيا، أملا منا بأن يسهم ذلك في تحقيق انفراج قريب في تسوية الأزمة السياسية الراهنة في غامبيا. إننا نؤمن بأهمية رسالة المجلس التي تعزز وندعم المواقف المبدئية والشجاعة التي اتخذها القوى الإقليمية المعنية، متمثلة في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، وهو ما يتسق مع إيماننا الراسخ بضرورة إيجاد حلول أفريقية للأزمات الأفريقية.

لقد انضمت مصر إلى الإجماع بعد إدخال تحسينات مهمة على النص. وهنا نتوجه بالشكر إلى وفد السنغال على إبدائه المرونة اللازمة في هذا الصدد. لقد حرصت مصر على تضمين نص القرار ما يؤكد على واحد من أهم مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وهو التسوية السلمية للأزمات، التي يتعين استنفاد كافة وسائلها درءا للفوضى وإعلاء لمبادئ القانون الدولي. ومن هنا، وفي ضوء التعديل الأخير الذي يؤكد على أولوية التسوية السياسية للأزمة في غامبيا، فإننا أصبحنا على اقتناع بأن قرار اليوم لا يشرع لأية إجراءات قسرية بصورة تلقائية. فأية إجراءات من هذا النوع تستلزم تصديقا واضحا من مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما، تأمل مصر بأن تنتهي الأزمة السياسية في غامبيا بتنصيب الرئيس أداما بارو المنتخب ديمقراطيا، لأننا في أمس الحاجة إلى نماذج مشرقة للتحول الديمقراطي السلمي في القارة، بما يسهم في إطلاق طاقاتها الكامنة نحو مستقبل مشرق لشعوبها.

**السيد فيترنكو** (أوكرانيا) (تكلم بالفرنسية): ترحب أوكرانيا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع اليوم للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧). ويود وفد بلدي أيضا أن يهنئ السيد أداما بارو، الذي نصب اليوم بصفته الرئيس الجديد لجمهورية غامبيا الإسلامية. ونأمل أن يتمكن قريبا من العودة إلى بلده من أجل استكمال عملية انتقال السلطة وبدء الاضطلاع بمهامه من أجل ضمان السلام والاستقرار في غامبيا.

ومنذ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي عقدت في ١ كانون الأول/ديسمبر، ما فتئ المجتمع الدولي يعمل جاهدا على إقناع الرئيس المنتهية ولايته باحترام دستور بلده. وفي ذلك الصدد، نثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبخاري رئيس نيجيريا، باعتباره وسيط الجماعة الاقتصادية في غامبيا، ورئيس غانا السابق ماهاما وغيرهما من الزعماء الإقليميين الذين عملوا على حل هذا المأزق. ونود أيضا أن نشيد بالدور الذي اضطلع به السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأن نشكر وفد السنغال على ما بذله من جهود استباقية بشأن المسألة.

ولكن من دواعي الأسف أنه بالرغم من التعبير بوضوح عن إرادة الشعب الغامبي والجهود المكثفة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة، فإن الحالة تدهورت إلى درجة الحاجة إلى إصدار قرار من المجلس. وأود أن أؤكد على أنه، في ضوء التطورات الأخيرة، يجب علينا أن نزيد الضغط الدبلوماسي والمبادرات السياسية الداعمة للقرار إذا أريد لنا حل الأزمة السياسية. ويشكل اتخاذ قرار اليوم جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود الرامية إلى ضمان السلام في غامبيا وتنفيذ نتائج الانتخابات.

وفي الختام، نعتقد أن المهمة الفورية الأهم في الوقت الحالي هي إقناع الجهات الفاعلة العسكرية والأمنية في غامبيا بالتزام الهدوء والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تدهور حقوق الإنسان والحالة الأمنية والإنسانية في البلد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، ممثلا للسويد.

ترحب السويد باتخاذ مجلس الأمن اليوم للقرار ٢٣٣٧ (٢٠١٧) وبإظهاره للوحدة مرة أخرى بشأن غامبيا. وأود أن أشارك من أعربوا عن تقديرهم لعمل السنغال في ذلك الصدد. ويؤكد القرار على دعم المجلس للسيد أداما بارو بوصفه الرئيس المنتخب ديمقراطيا والممثل الشرعي لغامبيا. ويشكل القرار مسعى هاما لمنع نشوب النزاع من جانب المجلس ومثالا إيجابيا على العمل بموجب الفصلين السادس والثامن من ميثاق

الأمم المتحدة. فقد أعرب المجلس عن تأييده السياسي لالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بضمان احترام نتائج الانتخابات. وهو يؤكد أن جميع الجهات صاحبة المصلحة، داخل غامبيا وخارج، يجب أن تمارس ضبط النفس واحترام سيادة القانون. ونحن على ثقة بأن الوسطاء الإقليميين سيواصلون العمل من أجل عملية انتقال لسلمي واستعادة الحالة الطبيعية في غامبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.